



# لمنظمة العفو الدولية

منظمة العفو تزور آسيا  
الوسطى للمرة الأولى

ملاوي

## تصاعد الاحتجاجات والاضطرابات الأهلية

قام مندوبو منظمة العفو الدولية بأول زيارة لهم لكل من كازاخستان وقرغيزيا وأوزبكستان في أواخر إبريل/نيسان الماضي، وقد حصلت كل من هذه الجمهوريات السوفيتية، سابقاً، على استقلالها في أواخر عام ١٩٩١، وانضمت إلى الأمم المتحدة في مارس/آذار ١٩٩٢.

وفي الدول الثلاث الجديدة، قابل مندوبو المنظمة كبار رجال الحكومة والقضاء، ودعاة حقوق الإنسان المحليين؛ وتركرت المناقشات مع الحكومة على عقوبة الإعدام، وإصلاحات الدستور والقانون الجنائي.

وقد رحب أعضاء الوفد بها تردد من أثناء تفاصيله أو تعليق القوانين التي تحد من حرية التعبير وحرية الممارسة الدينية في الدول الثلاث جميعاً، غير أنهم أعربوا عن قلقهم من أن القوانين الجديدة التي تضمن «شرف وكراهة رئيس الدولة» قد تحمل بالحق في حرية التعبير.

ولاتزال الدول الثلاث جميعاً تطبق عقوبة الإعدام في طائفة واسعة من الجرائم - وإن كانت في الآونة الأخيرة قد طبقت في الأغلب والأعم على مرتكبي جريمة القتل العمد - ولكن من المتربّط أن تؤدي القوانين الجنائية إلى انتهاك بالغ في عدد الجرائم التي تستوجب عقوبة الإعدام. وقد قدم

المسؤولون في كازاخستان وقرغيزيا إحصائيات تتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام في السنوات الأخيرة، وتلك هي المرة الأولى التي تحصل فيها منظمة العفو الدولية معلومات من هذا القبيل.

وفي كازاخستان قابل مندوبو منظمة العفو الدولية مجموعة منظمة العفو الدولية الأولى التي تكونت حديثاً في العاصمة ألمـاـ آتاـ. □

إفريقيا الجنوبية» - في ٦ إبريل/نيسان، بعد أن أعلن عن اعتزامه تنظيم معارضة سلمية لنظام الحزب الواحد في ملاوي؛ وورد أن الشرطة قامت بعد القبض عليه باعتقال وتغذيب امرأة تعمل ابنته لديه، بغية ترهيب الآلة وحملها على الشهادة ضده؛ وزعم أن المرأة، وتدعى صوفيا نوكسانا، قد غُرِبت من ثيابها، وأودعـت زنزانة ملوثة بالبراز، ثم انهاـلاـ عليها ضرباً، ووخزـوهاـ بـمـنـخـسـ كـهـرـيـاتـيـ للمـواـشـيـ.

هـذاـ،ـ وـلـمـ تـاذـنـ السـلـطـاتـ المـالـاوـيـةـ لـمنظـمةـ العـفوـ الدـولـيـةـ يـاـيفـادـ بـمـعـوثـ لـمـراـقبـ جـسـةـ الـحـكـمـةـ الـعـلـيـاـ،ـ وـمـاـ يـذـكـرـ أنـ الـحـكـمـةـ الـمـالـاوـيـةـ رـفـضـتـ مـرـاـرـ الـسـاحـلـ لـمنظـمةـ العـفوـ الدـولـيـةـ بـزـيـارـةـ مـلاـويـ عـلـىـ مـدـىـ السـنـوـاتـ الـعـشـرـ المـاضـيـةـ. □

■ تقوم منظمة العفو الدولية في الوقت الحالي أيضاً بالتحقيق في أثناء مفادها أن خمسة طلاب في معهد بلانتير للفنون والعلوم التطبيقية قد لقوا حتفهم تحت وطأة التعذيب في أعقاب المظاهرات المبنية للديمقراطية في مارس/آذار.



الزعيم النقابي تشاكوفوا تشيهاـناـ  
عام ١٩٨٠

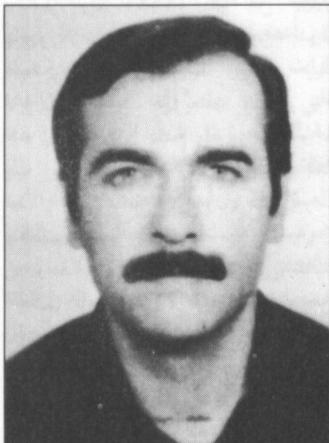
اندلعت الاحتجاجات على نطاق واسع في العاصمة ليونغولي، بعد أن تقاضست الشرطة مرتين عن إحضار الرعيم النقابي تشاكوفوا تشيهاـناـ للمـثـولـ أمامـ المحـكـمـةـ فيـ المـوـعـدـ المـقرـرـ لـذـلـكـ فيـ أـوـاـلـ ماـيـوـ/ـأـيـارـ.ـ فقدـ خـدـتـ السـلـطـاتـ مـرـتـيـنـ أـمـرـاـ أـصـدـرـهـ المحـكـمـةـ العـلـيـاـ لـإـحـضـارـ تشـاكـوفـواـ تـشيـهاـناـ أـمـاـ المحـكـمـةـ،ـ مماـ أـثـارـ المـخـاـوفـ منـ أنـ يـكـونـ قدـ تـعرـضـ لـلـتعـذـيبـ.ـ وقدـ سـمعـ لـوـفـدـ مـنـ الـمـنـدـوـبـينـ النـاقـابـيـينـ بـزـيـارـةـ مـلاـويـ لـاحـقـاـ،ـ وـلـكـهـ لمـ يـكـنـ قدـ مـثـلـ أـمـامـ المحـكـمـةـ بـعـدـ حتـىـ مـنـصـفـ ماـيـوـ/ـأـيـارـ؛ـ وـعـتـقـدـ مـنظـمةـ العـفوـ الدـولـيـةـ أـنـ سـجـنـ رـأـيـ،ـ وـتـطلـبـ بـإـفـراجـ عـنـ فـرـارـ.ـ

وقد توافقت جلسة المحكمة العلماـ معـ تصـاعـدـ الـاضـطـرـابـاتـ وـالـقـالـالـ الـأـهـلـيـةـ فيـ أـخـاءـ أـخـرىـ مـنـ الـبـلـادـ،ـ فـيـ مـدـيـنـةـ بلاـنـتـايـرـ هـاجـمـتـ الـقـوـاتـ شـبـهـ الـعـسـكـرـيـةـ الـحـكـمـيـةـ الـطـلـابـ وـعـالـ الـسـيـاسـيـنـ الـمـضـرـبـينـ عـنـ الـعـلـمـ،ـ مماـ أـسـفـرـ عـنـ اـنـدـلـاعـ مـظـاهـراتـ

سوريا

## نمط مطرد من انتهاكات حقوق الإنسان

يـكـنـ لهمـ حقـ الاستـشـافـ.ـ وقدـ طـلـبـ منـظـمةـ العـفوـ الدـولـيـةـ إـلـىـ الـحـكـمـةـ أنـ تـاذـنـ لهاـ بـخـضـورـ المحـاـكـمـةـ،ـ وـلـكـنـهاـ رـفـضـتـ.ـ ولاـ يـزالـ التعـذـيبـ أـمـرـاـ مـالـوفـاـ وـاسـعـ الشـوـعـ،ـ يـسـهـلـ منـ وـقـوعـ الإـيقـافـ التـعـسـيـ وـالـاعـتـقـالـ الـانـزـالـيـ.ـ فقدـ زـعـمـ أنـ الصـحـقـيـ مـنـيرـ الـأـحـمـدـ،ـ الـبـالـعـ مـنـ الـعـمـرـ ٦٠ـ عـامـاـ،ـ قدـ عـذـبـ حـتـىـ فـاضـ رـوحـهـ فيـ يـانـايـ/ـكـانـونـ الثـانـيـ ١٩٩٢ـ.ـ □



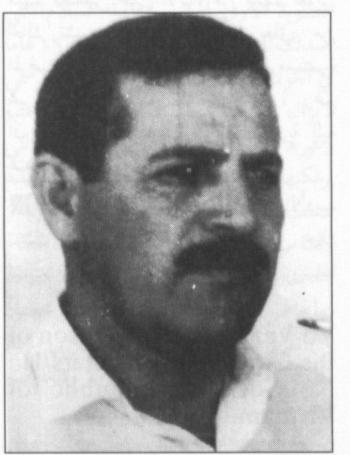
عبد العزيز الخاتر

### آخر الأنباء

علم أن هوانغ هوا - وهو سجين رأي من تايوان يرد ذكره في مقال «تحت الأضواء» في عدد هذا الشهر قد تم الإفراج عنه بموجب عفو في ١٨ مايـوـ/ـأـيـارـ،ـ كماـ أـفـرـجـ عـمـاـ لـاـ يـقلـ عـنـ سـتـةـ آخـرـينـ مـنـ يـحـتـمـلـ أـنـ يـكونـواـ سـجـنـ رـأـيـ.ـ □

تم إطلاق سراح مئات من سجناء الرأي وغيرهم من السجناء السياسيين، في بياـعـ قـرـاراتـ عـفوـ عامـ ١٤ـ عـامـاـ.ـ يـبـعـدـ لـقـوـاتـ الـأـمـنـ القـبـضـ عـلـىـ النـاسـ بـعـزـلـ عنـ أـيـةـ رـقـابةـ قـضـائـيـةـ،ـ كـمـ أـنـ الـمـعـتـقـلـيـنـ يـقـلـونـ رـهـنـ اـعـتـقـالـ اـعـزـالـ طـوـيلـ الـأـمـدـ.ـ فقدـ وـرـدـ أـنـ الـحـكـمـ كـرـكـوكـلـيـ وـعـدـ العـزـيزـ الخـيـرـ لـاـيـزـالـ أـمـرـاـ مـالـوفـاـ وـاسـعـ الشـوـعـ،ـ يـسـهـلـ منـ وـقـوعـ الإـيقـافـ التـعـسـيـ وـالـاعـتـقـالـ الـانـزـالـيـ.ـ فقدـ زـعـمـ أنـ الصـحـقـيـ مـنـيرـ الـأـحـمـدـ،ـ الـبـالـعـ مـنـ الـعـمـرـ ٦٠ـ عـامـاـ،ـ قدـ عـذـبـ حـتـىـ فـاضـ رـوحـهـ فيـ يـانـايـ/ـكـانـونـ الثـانـيـ ١٩٩٢ـ.ـ □

ولاـ تـعـرضـ الـقـضـاياـ السـيـاسـيـةـ عـلـىـ الـمـحاـكـمـ إـلـاـ نـادـراـ،ـ كـمـ أـنـ الـمـحـاـكـمـ الـتـيـ تـعـقـدـ تـقـصـرـ دونـ الـمـعـايـرـ الـدـولـيـةـ لـلـمـحاـكـمةـ الـعـادـلـةـ.ـ فـيـ مـارـسـ/ـآـذـارـ ١٤ـ عـامـ،ـ حـكـمـ «ـعـكـمـةـ أـمـنـ الدـولـةـ الـعـلـيـاـ»ـ عـلـىـ ١٤ـ سـجـنـ رـأـيـ بـالـسـجـنـ مـدـدـاـ تـرـاـوـحـ بـيـنـ ثـلـاثـ وـعـشـرـ سـنـوـاتـ،ـ عـلـىـ أـنـ السـجـنـاءـ الـمـذـكـورـيـنـ لـمـ يـتـحـ لهمـ وقتـ أوـ فـرـصـةـ كـافـيـةـ لـلـدـافـعـ عـنـ أـنـفـسـهـمـ،ـ وـلـمـ



أحمد سويداني

# ساعد بقلمك

## إخوة لك في الإنسانية

# مناشدات عالمية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين تعرض حالاتهم فيها بيل. بوسنك أن تساعد على تخريج سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية لأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الخلوة دون إعدام شخص ما. الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها وزنها.

## فيتنام

نغوين خاك تشينه Nguyen Khac Chinh: محام وكاتب في السبعين من العمر، كان في السابق عضواً في الحزب القومي لفيتنام؛ لا يزال معتقل دون تهمة أو محاكمته منذ القبض عليه يوم ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٥. وُرغم أنه تعرض للتعذيب، قضى عدداً سنوات قيد في السجن الانفرادي، ثم نُقل إلى معسكر من معسكرات «التجويع».

حكومة جنوب فيتنام، وكذلك متقدماً بعد سقوط حكومة جنوب فيتنام في إبريل/نيسان ١٩٧٥، واستيلاء «الحكومة الثورية الانقلالية» وحكومة شمام فيتنام، والمشتبه في انتقادهم لها - تعرضوا للقبض عليهم أو فرض عليهم قضاء فترة فيما يُعرف باسم «التجويع». واطلق سراح كثيرين منهم بعد فترة قصيرة، بينما ظل آخرون محتجزين لفترة بلغت ١٧ عاماً. كما شنت «الحكومة الثورية الانقلالية» حملة «تشهير» للقضاء على ما أسمته «بالثقافة المنشلة والرجمية لجنوب فيتنام»، ومن ثم صدرت الأوامر لجميع الكتاب والفنانين والأدباء والمفكرين بتسجيل أسمائهم لدى السلطات، وتدم حظر العديد من الأعمال الأدبية. وكان نغوين خاك تشينه ضمن مجموعة من المثقفين والمفكرين الكاثوليك الذين ورد أنهم قُبض عليهم بسبب معارضتهم للحكومة الشيوعية.

وكان نغوين خاك تشينه وقت القبض عليه يزاول مهنة المحامية، كما كان عضواً في «نادي القلم» (الكتاب) الفيتنامي». وتتضمن آثاره الأدبية ١٩ رواية، ومسرحيتين، وبعض دواوين الشعر، والمقالات السياسية.

وخلال عام ١٩٧٥، تم القبض على الآلاف من الأشخاص أو صدرت إليهم الأوامر لتقديم أنفسهم لقضاء فترة في أحد معسكرات «التجويع»؛ لا يزال ثلاثة منهم معتقلين حتى الآن، من بينهم نغوين خاك تشينه. وما يذكر أنه يعاني من المرض، ويحتاج إلى عناية طبية مستمرة غير متيسرة في معسكر «التجويع»، رغم أن أقاربه يُسمح لهم بإحضار الأدوية إليه عند زيارتهم له.

الرجاء كتابة رسائل تتسم بالأدب تناشد السلطات الإفراج عن نغوين خاك تشينه فوراً ودون قيد أو شرط، ثم إرسالها إلى:

Vo Van Kiet/Chairperson of the Council of Ministers/Ha Noi/Socialist Republic of Vietnam. □



نغوين خاك تشينه

## المغرب

عبد الحق روسي: موظف سابق في بنك، ومن الأعضاء النشطين في «الاتحاد المغربي للشغل». ظل - فيما يبدو - رهن الاعتقال السري منذ ان «اختفى» يوم ٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٤. ومنظمة العفو الدولية تعدد سجين رأي، لم يعقل إلا بسبب انشطته السياسية والنقابية الحالية من العنف.

كان عبد الحق روسي قبل «اختفائه» يدعو إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية التي عُقدت في المغرب عام ١٩٦٢، وذلك لمعارضته لتشكيل حكومة نباتية في ظل حكم ملكي قوي؛ كما أنه جاهر بمعارضته للخلاف الحدودي الذي نشب مع الجزائر عام ١٩٦٣.

وقد أكد ضحايا «الاختفاء» السابقون، الذين أطلق سراحهم مؤخرًا من الاعتقال في المعقول، أن عبد الحق روسي معتقل اعتقالاً سرياً، فقد رأه معتقل آخر عام ١٩٥٧ في مركز اعتقال سري بمقر الدرك في مدينة الرباط؛ كما ورد أنه شوهد في الآونة الأخيرة معتقلًا في معسكر «آخرمو».

كان من بين من تم إطلاق سراحهم مؤخرًا من الاعتقال السري ما يربو على ٢٦ شخصاً أصلهم من الصحراء الغربية، من «اختفاؤه» في منتصف السبعينيات، وثمة ٤٨ آخرون لقوا حتفهم أثناء اعتقالهم، على أن أحدهما منهم لم يقدّم للمحاكمة قط. وفي سبتمبر/الرباط / المملكة المغربية. □

## زائر

المقدم لوک مایولو موكاكوسو Lieutenant Colonel Luc Mayolo Mokakoso: طبيب أسنان عسكري، ظل رهن الاعتقال الانعزالي دون تهمة أو محاكمته في العاصمة كينشاسا منذ يوليو/تموز ١٩٩١، وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه قد يكون سجين رأي محتجزاً بسبب معارضته السلمية للرئيس موبوتو سيكيرو، وأنه لا بد من الإفراج عنه أو محاكمته محاكمة عادلة.

وأعدام العلني، «والاختفاء»، تعذباً للتعذيب، حسماً ورد. وفي سبتمبر/أيلول ١٩٩١، تم نقل المقدم مایولو وضابط آخر إلى سجن ندولو العسكري في كينشاسا أيضًا، حيث اشتُبه في صلتهم بـ«الاتحاد المقدس»، وهو ائتلاف من الأحزاب السياسية يستهدف استبدال الرئيس موبوتو بالوسائل السلمية. ووفقاً لأنباء وردت من مصادر غير رسمية، فقد اتهم المقدم مایولو بالتأمر على الحكومة، ولكن لم يُعلن عن أي دليل يثبت هذه التهمة.

وبعد القبض على المقدم مایولو والضباط الآخرين، اعتُقلوا في مقر المخابرات العسكرية في كينشاسا، حيث الإعدام العسكري خارج نطاق القضاء، حيث

تنبيه: لا يجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم

# منظمة العفو الدولية

# تحت الأضواء



ميامار: يو با ثو أصيب بوببة قلبية، وتوفي على إثرها في سجن «إنسين» في يوني/حزيران ١٩٩١

إلى عام ١٩٦٥؛ وما زال يُطلب من القراء إرسال المنشادات من أجل الضحايا، ولكن بمقدورهم الآن أن يطلبوا من الحكومات أن تقلل عن التعذيب، أو لا تقدم على تنفيذ حكم بالإعدام، أو توضح مصير أحد ضحايا «الاختفاء» - وذلك إلى جانب المطالبة بإطلاق سراح سجناء الرأي. وقد يكون الأشخاص الواردة حالاتهم في باب «المناشدات عالمية» سجناء من في أمس الحاجة للعناية الطيبة بسبب ما عانوه من سوء المعاملة أو قسوة الظروف في محبسهم، أو من تصلح حالتهم مثلاً للمعاشرة والشقاء الذي يكابده آخرون مثلهم، مما يستدعي بشكل عاجل بذلك المزيد من الضغط الدولي من أجلهم. ويتم اختيار هذه الحالات بعناية من بين شئون أقاليم ومناطق العالم و مختلف المذاهب الفكرية، بحيث تعكس ما يتسم به نشاط منظمة العفو الدولية من تنوع عام وحياد. ولقد شملت «المناشدات العالمية» التي صدرت حتى الآن حالة «الختفاء» في سري لانكا، وإعدامات خارج نطاق القضاء في هايتي، والتعذيب في تركيا، وسجناء رأي في السعودية وغانا، والضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمة ووزنها.

## مناشدات من أجل الحرية

في هذا الشهر أباء سجين عن مصير اثنين والأربعين سجين رأي الذين وردت حالاتهم في الصفحة الثانية من النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية على مدى عام ١٩٩١. وسجينه الرأي هم الرجال والنساء - بل وأحياناً الأطفال - الذين اعتقلوا أو سجنوا بسبب معتقداتهم أو لونهم أو جنسهم أو أصلهم العرقي أو لغتهم أو ديانتهم، والذين لم يستخدمو العنف ولم يدعوا إلى استخدامه. ولا تخلو منهم أي منطقة من مناطق العالم، حيث تخجزهم حكومات تباهي مذاهبها السياسية تباهياً واسعاً. ومما اختلفت حالات هؤلاء السجناء، من العوامل التي أثرت عن عودة الحرية إليهم. ومصداقاً لذلك كتب إليانا سجين الرأي أنتوكفاتشيفيك، بعد أن أفرج عنه في البوسنة والهرسك (وكانت آنذاك جزءاً من يوغوسلافيا) - كتب يقول: «لقد عدت إلى بيتي من السجن، وأعرب لكم عن جزيل شكري وعظيم امتناني... فالإفراجعني في وقت مبكر يرجع بالأساس إليكم، وإلى ما

كتابة الرسائل هي وسيلة بسيطة وفعالة لإحداث ضغط مباشر على الأساسية.



أوغندا: في يناير/كانون الثاني ١٩٩٢ تم إسقاط تهمة الخيانة العظمى عن دانيايل أومارا أنتوبير (على اليمين)؛ ثم وجهت إليه تهمة إثارة الفتنة، وأفرج عنه بكفالة

## إفريقيا

بحلول شهر مايو/أيار ١٩٩١ كان قد أُفرج عن ١٤ طالباً في بوركينا فاسو، من اعتقلوا دون تهمة أو محاكمة بسبب دورهم في مظاهرات الاحتجاج الطلابية في مايو/أيار ١٩٩٠ . ومن بينهم ثنان من «سجناء الشهر» هما: سيني كوناندا، رئيس «الاتحاد الوطني لطلبة بوركينا»، وسي سليمان كوليالي عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد المذكور. في مايو/أيار ١٩٩٠ ، قدم الاتحاد إلى سلطات جامعة أواغادوغو عدداً من المطالب، من ضمنها حق استخدام قاعات المحاضرات في الجامعة لعقد اجتماعات الاتحاد. ولما رفضت السلطات هذه المطالب، عمد الطلاب إلى احتلال بعض قاعات الجامعة احتجاجاً على ذلك، فدخلت الشرطة والجيش، وفصل ١٠ طلاب من الجامعة. وكان سيني كوناندا وسي سليمان كوليالي ضمن أكثر من ٤٠ طالباً تم القبض عليهم أثناء المظاهرات السلمية التي قامت للمطالبة بإعادة قيد الطلبة المقصوبين.

وكان إنوسنت نديامباجي، وهو طالب اقتصاد في «جامعة رواندا الوطنية»، ضمن بقعة آلاف من السجناء السياسيين وغير السياسيين الذين أُفرج عنهم في إبريل/نيسان ١٩٩١ بموجب عفو رئاسي. وكان قد حُكم عليه بالسجن خمس سنوات في مارس/آذار ١٩٩٠ ، بسبب عضويته في «جبهة المقاومة الوطنية»، التي تستهدف - فيما قال - إنهاء المظالم الإقليمية والعرقية في رواندا بوسائل سلمية؛ وبموجب دستور الحزب الواحد المعمول به في رواندا آنذاك، يُعتبر تأسيس أو عضوية أحزاب أخرى جرماً جنائياً. وبعد الإفراج عن إنوسنت نديامباجي، فُرضت قيود على تنقلاته، ووضعته السلطات تحت المراقبة. وفي مايو/أيار ١٩٩١ رحل عن رواندا خشية أن يُقبض عليه من جديد، أو يتعرض لمزيد من المضايقات أو الاضطهاد، ويعيش الآن في الخارج.

وفي يونيو/حزيران ١٩٩١ ، تم الإفراج عن سجينين كبيشين من «سجناء الشهر»، هما: كينيث ماتيا - وهو من رجال الأعمال الموقنين في نيروبي - وزعير سابق في



كيني: كينيث ماتيا أُفرج عنه من الحبس الانفرادي في يونيو/حزيران ١٩٩١

أن نشرت مجلة أجنبية مقالاً يعتقد حكومة ملاوي، كتبه شقيقه وهو عضو في إحدى جماعات المعارضة السرية تُسمى «حركة التحرير الملاوية».

ويبينا كان دانيال أوهارا أتوهو - وزير المنشآت قد ارسلت من أجله. وكان جندي احتاط في سلاح البحرية الأمريكية، وأدين في مايو/أيار ١٩٩١ بالفرار من الجندي و عدم التقدم لتادية الخدمة في الميدان بعد استدعائه أثناء حرب الخليج.

ولايال رواندو فينديل غونزاليس في عداد «المخففين» في هندوراس، وهو رئيس «الاتحاد الوطني لعمال الكهرباء»، وكانت حالته ضمن الحالات التي وردت في باب «حملة إنقاذ سجناء الشهر» خلال عام ١٩٩١ . فيينا كان في طريقه إلى اجتماع نقابي في مارس/آذار ١٩٨٤ ، لمناقشة الخطوة التالية التي ينبغي على الاتحاد اتخاذها بعد أن تأزم المفاوضات الجارية حول الأجور مع شركة توليد الطاقة الكهربائية التي تمتلكها الدولة، إذا بجاءت من الرجال المدججين بالسلاح يقوضون عليه، ويزيجون به في سيارة، ثم يطلقون به إلى حيث لا يعلم أحد. وبعد رواندو

أُودينغا - ورايلا أودينغا (ابن أوغينيا ملاوي، وهو من متقندي الحكومة، وكان يشغل منصب نائب رئيس جمهورية كينيا في الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦). وكان وبينما كان دانيال أوهارا أتوهو - وزير الدولة للشؤون الخارجية والإقليمية في أوغندا - مسجوناً في سجن لوزيرا، بالقرب من كمبالا، ربما تم محاكمته، إذا بهمة الخليفة العظمى تسقط عنه في يناير/كانون الثاني ١٩٩٢ . ولكنه لم يثبت أنّه باشرة الفتنة، وأُفرج عنه بكفالة. وكان قد قضى عليه بعد أن جاهزه هو ونواب آخر من منتخبون في البرلمان، بالاحتجاج على الاعتقالات الجماعية التي وقعت في إبريل/نيسان ١٩٩١ ، واستهدفت العديد من الأشخاص المشتبه في اشتراكهم في أنشطة ثورية في شمال البلاد.

## الأمريكتان

تم الإفراج عن خمسة من السجناء الكوبيين الستة الذين أديروا في يونيو/حزيران ١٩٩٠ بتهمة «التمرد»؛ وكان الستة أعضاءً في حركة غير رسمية تُدعى «الحركة من أجل التكامل الديمقراطي»، وهي تعارض استخدام العنف، وتتادي بطائفة واسعة من الإصلاحات الديمقراطية. وقد قُبض عليهم في سبتمبر/أيلول ١٩٨٩ ، وكان من بين التهم الموجهة إليهم حياة ونشر مطبوعات تتطرّف على «دعابة مناهضة للشّرة»، والرغبة في إعادة النظام الرأسمالي. وفي مارس/آذار ١٩٩١ أُفرج عن اثنين منهم، على نحو غير متوقع، من سجن «كومبيادو ديل إستي» في هافانا، وهما: ماريون خيسوس فرنانديز مورا وإدغاردو لومبارت مارتون. وفي إبريل/نيسان ١٩٩٢ تم الإفراج عن إستيان غونزاليس غونزاليس - الذي أُسّس «الحركة من أجل التكامل الديمقراطي» في أوائل عام ١٩٨٩ - ومانويل بوزو

ضمن نحو ٢٠ معتقلاً سياسياً أُفرج عنهم من معسكر للعمل في يوكو في يناير/كانون الثاني ١٩٩١ ، بعد أن ظل رهن الاعتقال الإداري دون تهمة أو محاكمة منذ مايو/أيار ١٩٨٤ .

أما في ملاوي، فلايزال غودلاك مهانغو رهن الاعتقال الإداري من غير تهمة ولا محاكمة، فيما يبدوا، وكان قد قُبض عليه في سبتمبر/أيلول ١٩٨٧ ، بعد

يوليو/تموز ١٩٩٢

مونتيرو، ومانويل دي لا كاريداد ريعورو روبيانا، بعد أن تدخل لصالحه مانويل فراغا إيرباري، رئيس الحكومة الإقليمية في غاليشا ياسبانيا، الذي زار كوبا في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١ .

ووصل الثلاثة إلى إسبانيا يوم ٢٩ إبريل/نيسان، إذ كان الإفراج المبكر عنهم مشروطاً برحيلهم عن كوبا. أما السجين السادس، أورورو مونتاني رويز، فلم يقبل هذا الشرط، وآخر أن يمكن عقوبة السجن المفروضة عليه، ومدتها ثلاث سنوات، وسوف تنقضي في سبتمبر/أيلول المقبل. وفي يوليوجوز ١٩٩١ أُفرج عن سجين كوني آخر من «سجناء الشهر»، وهو أولئك أركوي رودريغيز؛ ولم يكن قد قضى سوى ١٥ شهراً من عقوبة مدتها ثلاث سنوات، صدرت ضده بتهمة القيادة بتوزيع منشورات مكتوبة بخط اليد، تدعو لإجراء انتخابات حرة في كوبا. وقد هاجر بعد الإفراج عنه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وظل فيها منذ ذلك الحين.

وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ أُفرج عن المفترض الضميري إنريكي غونزاليس في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن قضى سبعة شهور من عقوبة مدتها ستة أشهر ونصف؛ وكانت المثاث من المنشآت قد أرسلت من أجله. وكان جندي احتاط في سلاح البحرية الأمريكية، وأدين في مايو/أيار ١٩٩١ بالفرار من الجندي وعدم التقدم لتأدية الخدمة في الميدان بعد استدعائه أثناء حرب الخليج.

ولايال رواندو فينديل غونزاليس في عداد «المخففين» في هندوراس، وهو رئيس «الاتحاد الوطني لعمال الكهرباء»، وكانت حالته ضمن الحالات التي وردت في باب «حملة إنقاذ سجناء الشهر» خلال عام ١٩٩١ . فيينا كان في طريقه إلى اجتماع نقابي في مارس/آذار ١٩٨٤ ، لمناقشة الخطوة التالية التي ينبغي على الاتحاد اتخاذها بعد أن تأزم المفاوضات الجارية حول الأجور مع شركة توليد الطاقة الكهربائية التي تمتلكها الدولة، إذا بجاءت من الرجال المدججين بالسلاح يقوضون عليه، ويزيجون به في سيارة، ثم يطلقون به إلى حيث لا يعلم أحد. وبعد رواندو



رواندا: إنوسنت نديامباجي أُفرج عنه في إبريل/نيسان ١٩٩١ بموجب عفو رئاسي

تايوان: هوانغ هو لايزال يقضي حكماً بالسجن ١٠ سنوات صدر ضده في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠



أوكرانيا: سرغى أوزناخ أفرج عنه إفراجاً مشروطاً في فبراير/شباط ١٩٩٢



بوتان: راتان غازامير (على اليسار)، وسوشيل بوخرل، وبكتي براساد شارما أفرج عنهما في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١ الموافق يوم العيد الوطني لبوتان

سنوات، أصدرته المحكمة العليا في تايوان، في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ بعد أن أدانته بتهمة الإعداد لإحداث فتنة في البلاد. والجدير بالذكر أن هوانغ هو يدعوه لاستقلال تايوان، ويعارض السياسة الرسمية للدولة التي ترمي إلى إعادة التحادها مع الصين؛ ومثل هذه الآراء والأفكار محظورة بموجب قانون الأمن القومي والمادة ١٠٠ من القانون الجنائي.

وفي لاوس لايزال نونغسوك سايسانغكي قيد «الحبس المؤقت» بموجب إجراءات الاعتقال الإداري؛ وكان في السابق يشغل منصب نائب وزير العلوم والتكنولوجيا، وقد قُبض عليه في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠ عقب توزيع خطاب كتبه في أغسطس/آب من العام نفسه إلى رئيس الوزراء آنذاك كايسيون بومفيهان، حيث انتقد النظام السياسي للدولة، وأعلن عن رغبته في الاستقلال من منصبه في الحكومة، ومن «الحزب الثوري الشعب لاؤس»، وهو الحزب الحاكم. وفي إندونيسيا مابير بونار تغور نابوسوس يقضي حكماً بالسجن ثمان سنوات ونصف سنة بتهمة التخريب، إذ اتهم بترويج أفكار ماركسية، وبالسعى لتقويض المذهب السياسي الذي تتباهى الدولة الإندونيسية، المعروف باسم «بانكاسيلا»، وذلك من خلال الأغراض في مجموعة دراسية، وتوزيع منشورات محظورة. وتحوي وثائق المحاكمة المتوفرة والتقارير الصحفية المتعلقة بإجراءاتها بأن هذه المحاكمة تفتقر إلى العدل، وأن المدف عنها هو تخويف متقددي الحكومة وردعهم. وقد رفضت المحكمة العليا استئنافه في أغسطس/آب ١٩٩١.

ولايزال تو شوي ين رهن الاعتقال دون محاكمة في أحد سجون مدينة هو تشي منه في فيتنام، وهو كاتب وشاعر قُبض عليه في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٠، أثناء حملة قمع شنته الحكومة على متقدديها، ووجهت إليه تهمة كتابة شعر مناهض للحكومة، والاتصال بمجموعات أجنبية تعتبرها الحكومة «معادية» لها. ومن المعتقد أن ثمة في السجن ما لا يقل عن ستة آخرين من الكتاب والصحفيين من قبض عليهم بنفس التهمة في فيتنام خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١.

تامدين سيدار يقضي حكماً بالسجن ١٢ عاماً صدر ضده عام ١٩٨٤، وذلك - حسبما يبدو - بسبب حيازته بياناً أصدره الدلالي لاما، زعيم التبت الذي يعيش في المنفى. أما حامياً نغوروب، وهو طبيب بشري من لاسا، عاصمة التبت، فكان قد حُكم عليه في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ ١٣ عاماً بتهمة التجسس، إذ أُتهم «بالقيام - لأهداف مهانة للثورة - بجمع قوائم تتضمن أسماء أشخاص من

السجناء قد تم الإفراج عنهم دون شروط. كذلك كان في عداد سجناء الرأي في ميانمار يو با ثو، وهو من الأعضاء القياديين في «الرابطة القومية للديمقراطية»؛ وقد توفي في يونيو/حزيران ١٩٩١ إثر إصابته بنوبة قلبية في سجن إنسين، حيث كان يقضي حكماً بالسجن والأشغال الشاقة لمدة ٢٠ عاماً.

أما السجناء الثلاثة من الصين الذين كانوا ضمن «سجناء الشهر» خلال عام

فينديل ضمن ما يزيد على ١٠٠ من الرجال والنساء، يعتقد أنهم «اختفوا» بعد أن قبض عليهم رجال الجيش أو الأمن في هندوراس منذ عام ١٩٧٩، ومازال الغموض يكتنف مصيرهم ومكان وجودهم.

## آسيا

لم يُفرج إلا عن اثنين من بين ١٠ سجناء من آسيا وردت حالاتهم ضمن «سجناء الشهر». أحدهما هو راتان غازامير الذي قُبض عليه في بوتان في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٩، ووجهت إليه تهمة القيام بأنشطة «معادية للوطن». وكان عضواً في منظمة تُسمى «المتمر الشعبي لحقوق الإنسان»، وهي منظمة مقرها نيبال، تنادي بمزيد من الحقوق للسكان الناطقين باللغة النيبالية جنوب بوتان. وفي العيد القومي لبوتان، يوم ١٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩١، أفرج عنه هو وأثنين آخرين من سجناء الرأي، وقد قابلهما وقد من منظمة العفو الدولية في بوتان في يناير/كانون الثاني ١٩٩٢.

وفي ميانمار، أفرج عن ما ثابينغي من سجن إنسين، بالقرب من رانغون، في إبريل/نيسان ١٩٩٢، وهي فنانة وعضو في «الرابطة القومية للديمقراطية»، قُبض عليها في يونيو/تموز ١٩٨٩ أثناء حملة بطش جماعية شنتها الحكومة على المعارضة. و«الرابطة القومية للديمقراطية» هي حزب سياسي شرعي فاز بأغلبية مقاعد البرلمان في انتخابات مايو/أيار ١٩٩٠، وهي أول انتخابات نيابية تُعقد في ميانمار منذ ٢٦ عاماً. وعلى الرغم من ذلك، فإن المجلس الحكم المعروف باسم «مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام» رفض التخلص عن الحكم وتسليم مقايد السلطة لحكومة مدنية تترأسها «الرابطة القومية للديمقراطية». وكانت ما ثابينغي ضمن عدد من سجناء الرأي الذين أطلق سراحهم في أواخر إبريل/نيسان ومايو/أيار، عندما وعد «مجلس الدولة لإعادة القانون والنظام» بإطلاق سجناء السياسيين الذين لم «يسروا بالأمن القومي». وتسعى منظمة العفو الدولية للحصول على تأكيدات بأن هؤلاء

اعتقلوا إبان الاضطرابات، ثم قدمها إلى أناس آخرين مما يُعد تقويضًا للقانون وخرقاً [لقوانين] السرية». والمقصود بـ«الاضطرابات» المذكورة أنشطة قام بها هينان، وكان قد قُبض عليه في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨١ لرفضه التعاون مع «الجمعية الوطنية الكاثوليكية» المعترض بها رسميًا، وحكم عليه في سجن تايوان فترات مجموعها ٢٢ عاماً بسبب انشطته المناهضة للثورة. وفي إقليم التبت، لايزال

ولايزال في السجن هوانغ هوا، وهو

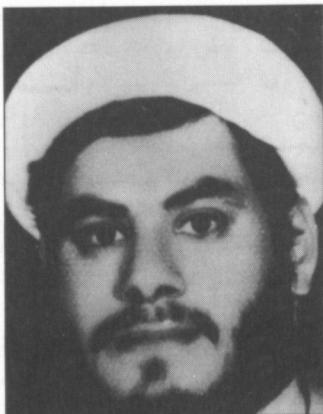
مناضل سياسي، قضى في سجن تايوان ١٥ عاماً بتهمة ارتكاب جرائم منهاضضة للثورة. وفي إقليم التبت، لايزال



المملكة المتحدة: فيك ولیامز أفرج عنه يوم ٢٣ إبريل/نيسان ١٩٩٢

بالسجن ١٥ عاماً بتهم من بينها التآمر للإطاحة بالحكومة، وحيازة منشورات تهدف إلى تعكير صفو الأمن الداخلي للبلاد. وقد أدين استناداً إلى مطبوعات تمت مصدرتها وأقوال رُعم أنها اشترطت منه تحت وطأة التعذيب؛ ولم تقدم للمحاكمة أي أدلة على أنه استخدم العنف أو دعا إلى استخدامه.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية أنباءً مفادها أن عاروش كوبن قد لقي حتفه في معقل تازمايريت السري في المغرب عام ١٩٨٢، بعد مضي سنة على انتفاضة مددة القوية المفروضة عليه، وهو أحد «سجناء الشهر»، وكان يقضي حكماً بالسجن ١٠ سنوات بدعوى اشتراكه في محاولة لاغتيال الملك الحسن الثاني عام ١٩٧١. وقد لقي العديد من المعتقلين حتفهم في تازمايريت نتيجة لسنوات طويلة من العزلة، ونقص العلاج الطبي، وعدم كفاية الغذاء والملابس.



**السعودية: الشیخ سعید علي الریح أفرج عنه في عيد الأضحى في يونيو/حزيران ١٩٩١**

وفي نهاية عام ١٩٩١، تم الإفراج عن معظم من تبوا على قيد الحياة بعد سنة من الاعتقال السري.

وفي يونيو/حزيران ١٩٩١، أثناء عيد الأضحى، تم في السعودية الإفراج عن ما لا يقل عن ١٤ سجيناً ومعتقلاً سياسياً، بعضهم سجناً رأي. ومن بينهم الشیخ سعید علي الریح، وهو عالم دینی اشتبه في تأييده لنظام مخمور، هي «منظمة الثورة الإسلامية في الخزيرة العربية». وقد ظل معتقلاً بدون تهمة أو محاكمة منذ القبض عليه في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠.

وتم الإفراج عن أحد دعاة السلام في إسرائيل، وهو آن ناثان، في مارس/آذار ١٩٩٢، وكان قد أدين في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩١ بمخالفته قانون صدر عام ١٩٨٦ يحظر أي اتصال غير مصحّ به بين المواطنين الإسرائيليين والجماعات التي تعدّها السلطات الإسرائيلية «إرهابية». إذ كان قد قابل ياسر عرفات، زعيم «منظمة التحرير الفلسطينية»، في مارس/آذار ١٩٩٠، بهدف تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد أطلق سراحه بعد أن أخذ على نفسه تعهدًا بالـ «يعود إلى مخالفته القانون». □

كوسوفو، كان يقضي عقوبة سجن مدتها أربع سنوات بسبب عضويته في مجموعة تتضمن من أجل منع مقاطعة كوسوفو صفة الجمهورية داخل يوغوسلافيا.

## الشرق الأوسط

تم الإفراج عن سجين الرأي سليمان العبد الله في ٢٨ سبتمبر/أيلول ١٩٩١، وكان في السابق عضواً في «القيادة القومية لحزب البعث» في سوريا، وقد لبث أكثر من ٢٠ عاماً رهن الاعتقال، من غير تهمة أو محاكمة، في سجن المرأة العسكري بدمشق. ولكن ثمة الآف غيره من السجناء السياسيين - بعضهم من سجناء الرأي - من لايزالون معتقلين اعتقالاً طرول الأسد دون تهمة أو محاكمة، بموجب قانون الطوارئ الذي مازال سارياً في سوريا منذ عام ١٩٦٣. ومن هؤلاء، مثلاً، مفید معماري وهو من السجناء الذين وردت حالاتهم ضمن «سجناء الشهر»، وقد ظل معتقلاً من غير تهمة ولا محاكمة منذ عام ١٩٨٠، للاشتباه في عضويته في حزب مخمور، وهو «الحزب الشعوي - المكتب السياسي».

ومن المعتقد أن محمد رضا نظام الدين موجود - وهو موظف حكومي متقاعد من إيران - قد صدر عفو عنه، وأطلق سراحه في الأول من إبريل/نيسان ١٩٩٢؛ وتسعى منظمة العفو الدولية حالياً للحصول على تأكيدات من السلطات بأنه قد أفرج عنه إفراجاً مطلقاً دون قيد أو شرط. وكان قد قُبض عليه مع ما لا يقل عن ٢٠ آخر في يونيو/حزيران ١٩٩٠، بعد توقيفهم على رسالة انتقادية مفتوحة إلى الرئيس هاشمي رفسنجاني؛ وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بعد محاكمة جائرة، إذ لم يسمح له بتوكيل محام، كما تمت إجراءات المحاكمة بصورة سرية، وورد أنها لم تستغرق سوى دقائق معدودات.

كذلك تم الإفراج عن ملكة محمدى من سجن «إفين» في إيران في العام الماضي، وإن كان من المحتمل أنها لاتزال خاضعة لقيود على حريتها. وهي صحافية ومحررة في أواخر الحلقة السابعة من العمر، وكانت ضمن مئات قُبض عليهم في إبريل/نيسان ١٩٨٣ بسبب أنشطتهم السياسية لصالح «حزب توده» اليساري، الذي كان آنذاك حرياً شرعاً. وقد اعتقلت لأكثر من ثلاثة سنوات قبل محكمتها عام ١٩٨٦، ولم يسمح لها بتقديم أي دفاع، ولم يتم إبلاغها بالتهم الموجهة إليها على وجه الدقة.

وفي تونس، مازال المحرر الصحفي حمدى الجبالي معتقلاً رغم انتفاضة مدة عقوبته، فقد حُكم عليه في يناير/كانون الثاني ١٩٩١ بالسجن عاماً بتهمة نشر مقالة تدعو إلى إلغاء المحاكم العسكرية في تونس. ولبيست المنظمة على علم بأي تهم جديدة وُجّهت إليه، أو ما إذا كانت هناك أسباب أخرى لاستمرار اعتقاله.

وفي المغرب، كان محمد عباد واحداً من ٤ سجين استفادوا من عفو ملكي صدر في أغسطس/آب ١٩٩١، وكان يقضي حكماً



إيران: محمد رضا نظام الدين موحد من المعتقد أنه قد صدر عفو عنه وأطلق سراحه يوم ١ إبريل/نيسان ١٩٩٢

## أوروبا

كان معظم من وردت حالاتهم في باب «حملة إنقاذ سجناء الشهر» في أوروبا خلال عام ١٩٩١ هم أشخاص رُجع لهم في السجن لاعتراضهم على أداء الخدمة العسكرية بدافع من الضمير. ومن بين هؤلاء أوليغ غورشينين من الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، الذي كان يقضي سلاح المدفعية الملكي التابع للجيش البريطاني، حكمت عليه المحكمة العسكرية بالسجن ١٤ شهراً في سبتمبر/أيلول ١٩٩١ بهم تتعلق بالقرار من كفيته، والإدلاء بتصاريح اعتقد فيها حرب الخليج. وفي اليونان، لايزال كل من ليونidas تساوسيس وتيموثيوس كابوراكيس يقضي حكماً بالسجن أربع سنوات لامتناعها عن أداء الخدمة العسكرية، وكلاهما مسجون في لاشتيابا في عضويته في حزب مخمور، وهو «الحزب الشعوي - المكتب السياسي».

ومن المعتقد أن محمد رضا نظام الدين موجود - وهو موظف حكومي متقاعد من إيران - قد صدر عفو عنهم من شهوديه، شأنهم شأن ليونidas تساوسيس وتيموثيوس كابوراكيس، ومعتقلاً في الترويج حيث حصل على الجنسية الروسية.

أما سرغى أوزنان، الذي كان هو الآخر من المعترضين على الخدمة العسكرية

بدافع الضمير، فقد أفرج عنه إفراجاً

مشروطاً في فبراير/شباط ١٩٩٢، بعد أن

قضى ١٠ شهور من العقوبة المفروضة عليه، وهي العمل الإلزامي لمدة ١٨ شهراً في

جمهورية أوكرانيا. وقد عثر على وظيفة،

ولكنه ملزم بدفع ٢٠ في المائة من راتبه إلى

السلطات، وإلا تعرض لنزيف من العقاب.

وفي المملكة المتحدة أفرج عن فيك

وبلماز يوم ٢٣ إبريل/نيسان، وهو جندي



إسرائيل/الأراضي المحتلة: أبي ناثان أفرج عنه وخرج من السجن في إسرائيل في مارس/آذار ١٩٩٢

## الفلبين

### قضايا حقوق الإنسان تُفرض على العملية الانتخابية

بينما كانت تجرى الاستعدادات لانتخابات مايو/أيار العامية في الفلبين، عقدت منظمة العفو الدولية مؤتمراً صحفياً في مانيلا، في فبراير/شباط، أعلنت فيه عن إصدار تقريرها المعنون: «الفلبين: مازال القتل مستمراً»، والذي يدور حول الاغتيالات السياسية في الفلبين. إذن تكمل البلاد تشهد أي مناقشات عامة حول قضايا حقوق الإنسان خلال العملية الانتخابية السابقة للانتخابات، وذلك رغم ما توفر من أدلة على أن القوات العسكرية والبوليسية وشبه العسكرية قد اقترفت انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان - من بينها حالات «الاختفاء» والقتل خارج نطاق القضاء - وظللت في نسخة من العقاب. وقد حظي التقرير بتنبيه إعلامية واسعة على الصعدين الوطني والدولي، وعند صدوره أثيرت قضايا حقوق الإنسان في الصحف والإذاعة والتلفاز، وتذكر جانب كبير من هذه التغطية على ضرورة قيام الحكومة المقبولة بالتصدي لمشاكل حقوق الإنسان.

أما رد فعل الحكومة والجيش للتقرير فقد كان سريعاً ونال دعاية واسعة؛ إذ أصدرت الرئيسة كورازون تعلیمات بالتحقيق في حادث القتل الوارد في التقرير، وقالت إن الحكومة ستتخذ الإجراءات القضائية الالزامية في جميع حالات الانتهاكات المشتبه فيها. غير أن رئيس أركان الجيش ورئيس «لجنة حقوق الإنسان»، التابعة للحكومة، شجاعاً تقرير منظمة العفو الدولية، واتهاها بعرض صورة مشوهة لوضع حقوق الإنسان في الفلبين. كما ذكرها أنه تم «جسم» العديد من الحالات التي أشارت إليها المنظمة، والظاهر أن المقصود من ذلك ليس سوى أنها لم تدع قيد التحقيق. وفي مايو/أيار، كتبت المنظمة إلى الحكومة، قائلة إن تلك الحالات لا يمكن أبداً حسمها تماماً مالم يقدم القتلة إلى العدالة. □ رقم الوثيقة: ASA 35/01/92

نيسان - مثلاً - تناقلت الصحافة العالمية بما يليه مسلح، حل محل الرئيس نجيب الله مجلس تابع «لحزب الوطن» الحاكم، يتالف من أربعة رجال، والنقي مسؤولو الحكومة بقيادة «المجاهدين» لنقل السلطة في غير عنف. وفي ٢٨ إبريل/نيسان، تسلم البروفيسور صبيحة الله محمد زمام السلطة ليصبح رئيساً للدولة، وشكل مجلساً قيادياً للمجاهدين.

وقد صاحب تغيير الحكومة تردد أبناء عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبها رجال العصابات من «المجاهدين». قتلوا بدون محاكمة ٤٠ فرداً من أفراد قوات الأمن الحكومية السابقة من وقوعهم في الأسر يوم ٣٠ إبريل/نيسان. وفي الثالث من مايو/أيار، ورد أن رئيس القضاة عبد الكريم شدان اختطف، وُعذب، ثم قُتل في كابول على أيدي قوات تعمل لصالح الحكومة الجديدة.

وقد حثت منظمة العفو الدولية المجلس الحاكم الجديد، في مايو/أيار، على حماية حقوق الإنسان في أفغانستان، والتحقق من أن قوات «المجاهدين» والمليشيا لا تعامل أحداً بسب ميوله أو انتهاكه السياسي أو أصله العرق وحسب، وأن توضع ضمادات قوية تحول دون وقوع أي شكل من أشكال التعذيب أو غيره من ضروب العamaة أو العقوبة القاسية أو الالإنسانية أو المهينة، وأن يتم الالتزام بهذه الضمادات. كما دعت المنظمة إلى المسارعة بوضع حد للإعدامات الفورية والخارجية عن نطاق القضاء، وإتاحة محکمات عادلة للسجناء السياسيين تمثلاً مع المعايير والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وعقب ما تردد من أباء تفاصيل المحاكم الإسلامية سوف يكون من سلطتها إصدار أحكام الإعدام أو البر، أعربت منظمة العفو الدولية مجدداً معارضتها المطلقة لعقوتي الإعدام والبر، ولأي شكل آخر من أشكال العقاب البدني الذي يبلغ حد المعاملة أو العقوبة القاسية أو الالإنسانية أو المهينة. □

## أفغانستان

### موجة من العنف تجتاح كابول

في ١٦ إبريل/نيسان، وبعد ١٤ عاماً من إعدام رجل اثنين في انتهاء للحزب الحاكم السابق بدون محاكمة في كابول، وقال شهود العيان إن جندياً قام بشد وثاق الرجل، وراح يركله ويضرره ببنادقية، ثم أطلق عليه ما لا يقل عن ١٠ رصاصات، وبعدها شرع في شق عنق القتيل بسيف كليل من سيف المراسم.

وردد نباً آخر جاء فيه على لسان دبلوماسيين أجانب أن رجال العصابات

من «المجاهدين» قتلوا بدون محاكمة ٤٠ فرداً من أفراد قوات الأمن الحكومية السابقة من وقوعهم في الأسر يوم ٣٠ إبريل/نيسان. وفي الثالث من مايو/أيار، ورد أن رئيس القضاة عبد الكريم شدان استخطف، وُعذب، ثم قُتل في كابول على أيدي قوات تعمل لصالح الحكومة الجديدة.

### منظمة العفو تحقق في وفاة السكان الأصليين

توجه فريق من الباحثين من منظمة العفو الدولية إلى أستراليا في إبريل/نيسان لجمع معلومات عن وفاة بعض السكان الأصليين في الجزء، وقابلوا مسؤولين فيدراليين وأخرين محليين، من بينهم روبرت تيكز الوزير الفيدرالي المسؤول عن توزير، لمناقشة تفاصيل توصيات «اللجنة الملكية» التي تولت التحقيق في وفيات السكان الأصليين في الجزء، ورصد هذا التنفيذ. وأعرب الوفد مجدداً عن قلق المنظمة لارتفاع معدل سجن السكان الأصليين ووفاتهم في الجزء، وطلبوا معلومات عن آخر ما وقع من هذه الوفيات، بما في ذلك تفاصيل التحقيقات، وأي إجراءات اتخذت ضد المسؤولين الذين تبين أنهم تسبيوا في حدوث وفاة في الجزء.

كما قابل وفد المنظمة أفراداً من المجتمع السكان الأصليين، وبعض ممثلين منظمات غير حكومية، وزاروا أحياء السكان الأصليين، وأكثر من ٢٠ سجناً ومعتقلًا تابعاً للشرطة. □

**أحدث التقارير**  
يمكن الحصول على التقارير التالية من منظمة العفو الدولية:

جنوب إفريقيا: نشرت منظمة العفو الدولية في ١٠ يونيو/حزيران تقريراً في ١٠٠ صفحة، ويدور حول تورط رجال الشرطة والجيش في التعذيب والاغتيالات السياسية. وقالت المنظمة إنه على الرغم من الإصلاحات السياسية الأخيرة، مابرح رجال الشرطة والجيش بعاملين أعضاء وأنصار حزب «المتمرد الوطني الإفريقي» على أساس أنهم «أعداء»، وإن الحكومة تقاضت عن مساعدة أفراد قوات الأمن على أفعالهم، مما يهدى بنسف الأمل في أن يتم الانتقال السياسي على نحو مسلمي.

«جنوب إفريقيا: حالة من الخوف - تواطؤ قوات الأمن في التعذيب والاغتيالات السياسية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢» ( رقم الوثيقة: AFR 53/09/92 )

## أستراليا

اليونان: أصدرت منظمة العفو تقريراً في يونيو، خلصت فيه إلى أن المشوهين الجنائيين وذوي النشاط السياسي وغيرهم من المعتقلين عرضة للتعذيب أو سوء المعاملة في مراكز الشرطة والسجون في شتي أنحاء اليونان؛ في عام ١٩٩١ و١٩٩٢ تلقت المنظمة معلومات عن أكثر من ٤٥ حالة لأشخاص يُعمَّ لهم تعرض للتعذيب أو سوء المعاملة؛ من بينهم رجل في السادسة والعشرين توفي في المستشفى بعد أن قاسي ضرباً مبرحاً على يد شرطة أثينا. كما توفي آخر أثناء اعتقاله في ظروف مشكوك فيها.

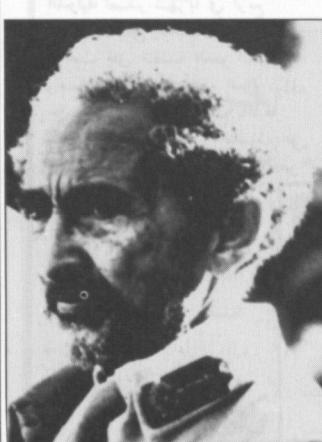
ورغم أن اليونان طرف في اتفاقيات دولية تحظر التعذيب وسوء المعاملة، وأن القانون اليوناني يحرم التعذيب، فإن العديد من موظفي الحكومة المسؤولين عن التعذيب وسوء المعاملة في اليونان لم يحسدوا على أفعالهم، كما أن التحقيقات في ادعاءات التعذيب تبدو غير كافية.

وقد دعت المنظمة السلطات اليونانية إلى إصلاح أساليب وإجراءات الاستجواب التي تتبعها الشرطة، وطالبت بإخضاع كافة التحقيقات الجارية في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة لرقابة مستقلة ومحاسبة.

«اليونان: التعذيب وسوء المعاملة» ( رقم الوثيقة: EUR 25/06/92 )

أنغولا: حلت في مايو/أيار ١٩٩٢ الذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاقية السلام التي أسدلت الستار على حرب أهلية دامت ١٦ عاماً في أنغولا. ورغم أن وقف إطلاق النار الرسمي لا يزال سارياً، فإن الاغتيالات السياسية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان - التي يرتكبها الطرفان: الحكومة والمعارضة - تهدد بنسف السلام المنشد الذي تم التوصل إليه؛ وثمة من الدلائل ما يشير إلى أن معظم الأحكام الخاصة بحقوق الإنسان في الاتفاقية قد ضرب بها عرض الحائط أو تأخر تفديها على نحو خطير. وفي تقرير يقع في ١٢ صفحة، صدر في مايو/أيار، ناشدت المنظمة الحكومة والمعارضة احترام حقوق الإنسان وحاجتها.

«أنغولا: مناشدة للمسارعة بحماية حقوق الإنسان» ( رقم الوثيقة: AFR 12/01/92 )



الإمبراطور هيلي سيلاسي عام ١٩٧١



الأب غودينا توماسا

## تشاد

## السلطات لا تحرك ساكنًا لوقف الإعدامات خارج نطاق القضاء

ورد أن الكثرين من المواطنين التشاديين الذين أعيدهوا إلى تشاد قسراً من تيجيريا، والذين يربو عددهم على ٤٠ شخصاً، قد تم إعدامهم سراً خارج نطاق القضاء، في مارس/آذار، في العاصمة التشادية نجامينا.

ومن بين الصحابي غوكوني غوريت، زعيم حركة الديموقratية والتنمية، وأحمد شاكر بدون، الذي كان يشغل منصب رفيعاً في حكومة سابقة. وورد أن بعض الصحابي تعرضوا للاختناق، أو معن عنهم الطعام حتى هلكوا من الجوع، في زنازين ضيقة في مقر الرئيس السابق، أو في المقر الرئيسي لشرطة الأمن.

وفي حادثة أخرى وقعت في فبراير/شباط، هاجم الجنود المتبردون موقعه للدرك في نجامينا، فتم إرسال قوات الأمن لإخراج الأضطرابات، وقام أفراد هذه القوات بإعدام العشرات خارج نطاق القضاء. وورد أن جثث نحو ٤٠ من الصحابي قد عثر عليها في نهر شاري بالقرب من نجامينا، ويدو أن غالبية الصحابي من المدنيين.

وقد توالت أنباء تفيد بأن الجنود قاموا بإعدام بعض عشرات من المدنيين خارج نطاق القضاء في منطقة أودادي وغيرها منذ سبتمبر/أيلول ١٩٩١، ويدو أن الكثير من حوادث القتل هذه قد وقعت إبان عمليات مكافحة التمرد، أو بينما كان الجنود يقومون بمصادرة ممتلكات المدنيين.

هذا، وقد حثت منظمة العفو الدولية الرئيس إدريس دي على اتخاذ إجراء عاجل لوقف عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وتقدم المسؤولين إلى العدالة، غير أن السلطات لم تعرف بالإعدامات السرية، ولم تتخذ أي إجراء بقصد التحقيق في هذه الحوادث. □

مصر

## تعهد باحترام حقوق الإنسان

النقى الأمين العام لمنظمة العفو الدولية إيان مارتن بالرئيس المصري حسني مبارك وبعد من مسؤولي الحكومة في القاهرة في مايو/أيار، وناقش معهم أموراً تتعلق ببعضوية منظمة العفو الدولية في مصر، وبواطن قلق المنظمة التي طال أمدها، بما في ذلك التعذيب واعتقال الأشخاص ذوي الشاط السياسي بصورة متكررة ولفترات طويلة.

وأكيد الرئيس حسني مبارك لمنظمة العفو الدولية أن مصر ملتزمة التزاماً كاملاً بإعلان شأن حقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون، وقال إن المنظمة سوف تلقى الترحاب في مصر ما دام عملها عادلاً وغير سياسي. □



معتقلون في قناء التريض بسجن «الخيام»

أو تقديم معلومات عن أشخاص مفقودين، فيجب اعتبارهم رهائن، ولا بد من الإفراج عنهم. وإذا كان ثمة معتقلون آخرون محتجزون لنفس الأسباب - بمن فيهم أولئك المحتجزون في إسرائيل أو المفقودون في لبنان، أو في مقابل الحصول على معلومات الجنود الإسرائيليين وأفراد «جيش لبنان الجنوبي» - فيبني أيضاً اعتبارهم رهائن وإطلاق سراحهم؛ وأيًّا كان الأمر فلا بد من توضيح مصدرهم.

ورداً على التقرير، نفت السلطات الإسرائيلية أن يكون لها وجود في المعتقل، وادعت أن ليس لديها أي سلطة على «جيش لبنان الجنوبي». كما أكَّر هذا الأخير تعذيب المعتقلين، قائلاً إن زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي إجازة للسلطات الإسرائيلية على توضيح الوضع القانوني لهؤلاء المعتقلين. □

• رقم الوثيقة: MDE 15/08/92

## إسرائيل/جنوب لبنان

### التعذيب والعزل في معتقل «الخيام»

نشرت منظمة العفو الدولية في مايو/أيار تقريراً عنوانه: «إسرائيل/جنوب لبنان: المعتقلون في «الخيام»: التعذيب والمعاملة السيئة»، أوضحت فيه بالتفصيل بواحد قلقها بشأن ما يزيد على ٢٠٠ شخص محتجزين في معتقل «الخيام» الذي أنشأ عام ١٩٨٥ في منطقة من جنوب لبنان تسيطر عليها إسرائيل والمليشيا الموالية لها، المعروفة باسم «جيش لبنان الجنوبي».

و معظم المعتقلين في «الخيام» هم لبنانيون اشتُبهُ في انتظامهم إلى الجماعات المسلحة - مثل «حزب الله» - التي تحارب إسرائيل و«جيش لبنان الجنوبي». وقد قاتل الكثيرون منهم التعذيب أثناء التحقيق معهم، بأساليب تضمنت الصعق بالصدمات الكهربائية، والضرب بالأسلحة الكهربائية، والتعليق من عمود، والغمر بالماء. ويدو أنهم محتجزون خارج أي إطار قانوني، ولم يتلقوا أي زيارات عائلية منذ عام ١٩٨٨، كما لم يُسمح للجهة الدولية للصليب الأحمر بزيارة المعتقل فقط. ولئن كان العاملون في معتقل «الخيام» هم أفراد في «جيش لبنان الجنوبي»، فقد ورد أن ثمة مسؤولين إسرائيليين اشتركوا في التحقيق مع المعتقلين وتعذيبهم - على الأقل حتى عام ١٩٨٨ - وتفيد الأنباء الواردة أنهما مازلا يزورون المعتقل، ويشاركون في الإشراف عليه. وقد أعرب مسؤولو «جيش لبنان الجنوبي» والمسؤولون الإسرائيليون مراراً عن استعدادهم لإطلاق سراح المعتقلين في

## غواتيمala

### السجن لأربعة من ضباط الشرطة لقتلهم أحد أطفال الشوارع

في مارس/آذار ١٩٩٠، تعرض نهامان المستندات القانونية، ومن ثم تقرر إعادة محاكمتهم. وجرت المحاكمة الثانية خلال شهر مارس/آذار وإبريل/نيسان، وانتهت بتأييد القرار السابق بإدانتهم، ولكن صدرت ضدتهم أحكام جديدة بالسجن لمدة أطول. ورغم أن الشكاوى القدمة ضد الشرطة الوطنية والشرطة الخاصة أدت إلى إقامة أكثر من ٦٠ دعوى جنائية، منظورة الآن أمام المحاكم الغواتيمالية، فقلما تسفر هذه الدعاوى عن مقاضاة المسؤولين وإدانتهم. وقد تعرض الشهود - وأقاربهم - الذين شهدوا على الانتهاكات المرتكبة في حق أطفال الشوارع، للمضايقة والتهديد والإيذاء البدني، بما في ذلك الاختطاف والانتصاف. وأثناء إعادة محاكمه رجال الشرطة الذين قتلوا نهامان كارمونا - وكذلك طوال عدة أسابيع بعد المحاكمة - تولت التهديدات بالموت على أطفال الشوارع والعاملين بمنظمة كاسا «البيانا»، وهي منظمة تُعنى بأطفال الشوارع، وهي التي رفعت الدعوى القضائية على رجال الشرطة الأربعة. □

